ندوة علمية وطنية: التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة
تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية
جامعة عبد الحميد مهري ــ قسنطينة 2 ـ
يوم : 28 نوفمبر 2022

التمويل الإسلامي الأخضر وآلياته

د. عابد صونية *
د. عريب فيروز **

الملخص:

تعتبر حماية البيئة والحفاظ على مكوناتها المختلفة (الطبيعية والبشرية) من أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي وأحد مقاصد الشريعة الإسلامية وهو منع الضرر .يقدم الاقتصاد الإسلامي العديد من آليات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يسمح بتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والحفاظ على البيئة من كل ما يضرها . نحاول في هذا البحث الإجابة على السؤال التالي :

ما هو التمويل الإسلامي الأخضر وما هي أدواته وآلياته؟

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي ، التمويل الإسلامي الأخضر، التنمية المستدامة

Summery:

Protecting the environment and preserving its various components (natural and human) is considered one of the most important goals of the Islamic economy and one of the Shariah objectives, is preventing harm.

The Islamic economy offers several financing mechanisms that are compatible with the provisions of Islamic Sharia, allowing the financing of environmentally friendly projects and preserving the environment from every thing that ails them.

In this research, we attempt to answer the following question:

What is green Islamic finance, and what are its tools and mechanisms?

Keywords: Islamic finance, green Islamic finance, sustainable development

*) أستاذة محاضر ـأ ـ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ
**) دكتورة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ

مقدمة:

تزايدت في السنوات الأخيرة المساعي والنداءات حول حماية البيئة، بعد التدهور الكبير الذي شهدته والذي نتح عنه ضرر كبير مس مختلف الكائنات الحية؛ البشرية والحيوانية والنباتية. ومع تزايد عدد سكان العالم بشكل سريع، ستشهد السنوات القادمة زيادة غير مسبوقة في الطلب على الطاقة النظيفة والموارد المائية والنقل وكذا البنية التحتية الحضرية والزراعية، بما يقابلها تزايد في الاحتياجات التمويلية للمشاريع، فأصبح لزاما على الجميع (كالدول والهيئات الدولية والمؤسسات الاستثمارية والتمويلية)الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية في كل برامجهم ونشاطاتهم الاستثمارية والتمويلية.

وتعتبر حماية البيئة والمحافظة على مختلف مكوناتها (الطبيعية والبشرية) من أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي ومقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية ألا وهو دفع الضرر، ويقدم الاقتصاد الإسلامي عدة قنوات وآليات تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تسمح بتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والمحافظة على البيئة من كل ما يعتريها.

بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

ماذا نعني بالتمويل الإسلامي الأخضر وما هي أبرز أدواته وآلياته ؟

للإجابة على الإشكالية السابقة تم توزيع الورقة البحثية إلى محورين رئيسين تتخللهم بعض العناوين الفرعية:

المحور الأول: ماهية التمويل الإسلامي الأخضر.

المحور الثاني: آليات وأدوات التمويل الإسلامي الأخضر.

المحور الأول: ماهية التمويل الإسلامي الأخضر:

خلال ستة عقود من الزمن، تطور النظام المالي الإسلامي ليصبح نظاما شاملا انطلاقا من الخدمات المصرفية إلى أسواق رأس المال، وقطاعات التكافل، وبعد الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم ابتداء من سنة 2008، تزايد الطلب العالمي على التمويل الإسلامي من خلال الأدوات المالية الإسلامية لتمويل المشاريع والاستثمارات.

وقد قدر معدل نمو الأصول المالية الإسلامية خلال سنة 2021 بـ 11,3%. كما قدر مجموع أصول الصناعة المالية الإسلامية خلال نفس السنة بنحو 3,06 تريليون دولار أمريكي، حسب آخر تقرير صادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية[1].

أولا: مفهوم التمويل الإسلامي :

1)- تعريف التمويل: عرف التمويل بأنه :" الإمداد بالأموال أوقات الحاجة إليها". وبهذا المعنى يتكون التمويل من ثلاثة عناصر وهي[2]:

* تحديد دقيق لوقت الحاجة له.

* البحث عن مصادر الأموال.

* المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

- ويمكن تعريفه أيضا بأنه: " أسلوب للحصول على المبالغ النقدية لرفع أو تطوير مشروع أو مؤسسة ما"[3].

2)- تعريف التمويل الإسلامي:

يعرف التمويل الإسلامي على أنه قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو سبيل التعاون بين الطرفين من اجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم **بينهما على نسبة** يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار[4].

ويعرف أيضا على أنه: "**تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أوالتبرع أو التعاون أو الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية**"[5].

3)- ضوابط التمويل الإسلامي:

---

[1]) Islamic finanacial services Board, Islamic finanacial service industry stability report; 2022.

[2]- الحاج طارق، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان، الأردن،20010 ص 21.

1- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001 ص22.

[4]- حفاظ زحل ، عمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر(الصكوك الإسلامية الخضرا) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد03، العدد02،ديسمبر2018،تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص49.

[5]- أحمد جابر بدران، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، مجلة دورية محكمة، على الموقع الإلكتروني: http://almuslimalmuaser.org.، تاريخ التحميل: 26-11-2022، على الساعة:23:26.

- ثمة ضوابط وأحكام شرعية تحكم التمويل الإسلامي وتميزه عن التمويل الربوي ومن أهمها :

أ)- الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في مبدأ الحلال والحرام (كتحريم الربا، وتحريم الاكتناز، اجتناب تمويل الأنشطة المحرمة..)

ب)- توجيه الاستثمار وفق مبدأ الأولويات،(الضروريات أولا، ثم الحاجيات، فالتحسينيات)

ج)- الالتزام بالقواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية،(كقاعدة الغنم بالغرم ، الخراج بالضمان، لا ضرر ولا ضرار)

د)- الأخذ بالبعدين الاجتماعي والبيئي في التمويل الإسلامي.

ه)- إتباع أساليب التمويل الشرعية والتي نظمت أحكامها وضوابطها النصوص الشرعية وقرارات المجامع الفقهية، وجمهور الفقهاء.

4)- تصنيف التمويل الإسلامي:

- يمكن تصنيف أساليب التمويل الإسلامي إلى ثلاثة أصناف هي:

* **أساليب تمويل قائمة على التبرعات والبر والإحسان:** وهي الأساليب التي لا تدر دخلا أو عائدا، **وهي خالصة** لوجه الله تعالى ويقصد بها ثواب الآخرة، أو عبادة مالية، وهي: القرض الحسن، الصدقات التطوعية، الزكاة والوقف (تمويل غير ربحي).

* **أساليب تمويل قائمة على مبدأ الائتمان التجاري (الديون):** فيكون العائد منها هو دين على الطرف المتمول أو المستفيد وهي: المرابحة، السلم، التأجير التمويلي، والتأجير التشغيلي، الاستصناع.

* **أساليب تمويل قائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر:** حيث يكون فيها تقاسم الأرباح والخسائر بالنسب المتفق عليها في نص العقد، وهي: المضاربة، المشاركة، والمشاركة المنتهية بالتمليك، المزارعة، المغارسة، والمساقاة.

5)- أهداف التمويل الإسلامي: يمكن تلخيص أهم أهداف التمويل الإسلامي في النقاط التالية:

* إيجاد بدائل للتمويل الربوي المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية واستبدالها بصيغ تمويلية واستثمارية متنوعة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة ...وغيرها.

* تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الإسلامية.

* توفير صيغ وأساليب متنوعة من التمويل للشركات تتناسب مع موضوع ومجال استثماراتهم.

* إنشاء مشاريع تفيد المجتمع ، وهذا يساهم في توفير فرص عمل للأفراد.

* محاربة الاكتناز باستقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في مشاريع إنمائية وتحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال من تلك التوظيفات.

* ربط التمويل والاستثمار المالي بالاقتصاد الحقيقي، تفاديا للحدوث الأزمات المالية والتضخم.

* توفير السيولة للاقتصاد الوطني لمجابهة الاحتياجات المالية للتنمية الاقتصادية.

ثانيا: تعريف التمويل الإسلامي الأخضر:

تعتبر البيئة والمحيط والطبيعة المصدر الأول للمادة الأولية اللازمة للعلميات الإنتاجية، فهي توفر المياه الجوفية و المعادن والمواد الخام في المحاجر والتربة والآبار والمناجم و الغابات والثروات الحيوانية والنباتية وغيرها . و إن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلى تدمير المنظومة البيئية وما ينجر عنها من فقر ومجاعة ومشاكل اقتصادية جمة، للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وكان هذا السبب الرئيس لظهور ونشأة ما يعرف حاليا بالاقتصاد الأخضر.

قبل التطرق لمفهوم التمويل الإسلامي الأخضر كان لزاما علينا أن نوضح بداية ما المقصود بـ: **الأخضر، و التمويل الأخضر .**

فكلمة "**الأخضر**" في مدلولها الاقتصادي تعني **كل ما** هو صديق للبيئة، فلا يضر بها بأي شكل من الأشكال (تلوث، استنزاف..) أو على الأقل لا يزيد عليها أعباء أخرى تضر بها أكثر أو تؤدي إلى تدهورها.

– أما **التمويل الأخضر** فهو لا يخرج عن فكرة : "تخضير" النظام المالي **بتمويل** المشروعات **الصديقة للبيئة، فهو** " **خيار** أمثل **لتحقيق** التمويل المتوازن، الموجه نحو المشروعات **صديقة** البيئة، **بما** يحد من الإنبعاثات الكربونية الضارة ويأخذ البُعد البيئي في الإعتبار"[1].

وهناك العديد من المحاولات **لوضع تعريف** واضح ودقيق للتمويل الأخضر، **نلخصها** في الآتي[2]:

➥عرفت مجموعة العشرين(G20) التمويل الأخضر بأنه: "تمويل الاستثمارات صديقة البيئة، بما يمكن من تحقيق فوائد بيئية على صعيد التنمية المستدامة".

➥**وعرفته مؤسسة** التمويل الدولية بأنه: "الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع التي تهدف حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية".

➥كما عرفه المعهد الألماني **على** أنه : "تمويل الاستثمارات الخضراء سواء **كانت** في القطاع العام أو الخاص والتي **تشمل** عدة مجالات **مثل :كتمويل** إنتاج السلع والخدمات البيئية، تقديم التعويضات جراء الخسائر التي

[1]– أيمن صالح، التمويل الأخضر، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صنوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص7.

[2]– أيمن صالح، مرجع سابق، ص 7-8.

لحقت بالبيئة والحد منها والوقاية منها كصيانة السدود توليد الطاقة المتجددة، تمويل السياسات العامة التي تشجع الزراعة البيئية والمشاريع الايكولوجية"[1].

وقياسا على ما سبق، يمكن **تعريف التمويل الإسلامي الأخضر بأنه : مجموعة من الآليات والمنتجات والخدمات المالية الإسلامية مثل الصيغ التمويلية المصرفية والأسهم واستثمارات رأس المال الشرعية والصكوك الخضراء وغيرها، الرامية إلى تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة، حيث تراعي العوامل البيئية في جميع مراحل التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر، بتشجيع الاستثمارات المسؤولة بيئيا، وتحفيز الأعمال والصناعات التي تقلل الإنبعاثات الكربونية.**

ثالثا: أهمية التمويل الإسلامي الأخضر:

ازداد الاهتمام بالتمويل الأخضر عامة والتمويل الإسلامي الأخضر خاصة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب مراعاته للمعايير البيئية من خلال التشجيع على تمويل المشروعات المستدامة، واستخدام التقنيات منخفضة الكربون، التي من شأنها المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ.

وعليه تبرز أهمية التمويل الإسلامي الأخضر في النقاط التالية[2]:

أ)– يوفر التمويل الأخضر التمويل اللازم للاستثمار في مجال الزراعة،مما يساهم في تعزيز الحفاظ على المناطق الزراعية ويعزز من إنتاجيتها وكفاءتها.

ب)- يعمل التمويل الأخضر على رفع مستوى الكفاءة في قطاع الصناعة والاعتماد على الطاقات المتجددة، ما يقلل الضغط على الموارد الطبيعية على المديين القصير والطويل على حد سواء.

ج)- يخفض معدلات البطالة من خلال خلق فرص العمل لاسيما في قطاعات الزراعة والطاقات المتجددة.

د)– إعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنية التحتية والمؤسساتية، بحيث تاخذ الجانب البيئي في الاعتبار، مما يزيد من حصة القطاعات الخضراء في الاقتصاد.

ه)– توجيه الموارد نحو القطاعات الاقتصادية صديقة البيئة، ما يقلل من النفايات وإنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

مما سبق يمكن تلخيص أهمية التمويل الإسلامي الأخضر أنه يوازن بين عملية تحقيق النمو الاقتصادي والحد من التلوث. فهو يدعم المشروعات الخضراء والمشروعات الصديقة للبيئة، ويحد من الإنبعاثات الضارة، والتلوث

[1]– عبد القادر حفاي، شخوم رحيمة،مرجع سابق، ص340.

[2]– أيمن صالح، مرجع سابق، ص8-10.

بكافة أشكاله ،كذلك تتضح أهمية التمويل الأخضر من خلال رفعه لمستويات الكفاءة في مختلف القطاعات خاصة منها الزراعية والصناعية، وتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والفصل بين التأثيرات المختلفة على البيئة والحد منها في إطار التنمية الاقتصادية، وذلك بتبني تمويل المشاريع الخضراء في مختلف قطاعات التنمية.

رابعا: مجالات التمويل الإسلامي الأخضر:

يساهم التمويل الأخضر في تعزيز الاستقرار المالي للدول من خلال دمج التنمية المستدامة في عملية صنع القرار الإئتماني، وتوجيه التمويل نحو المشاريع الخضراء في إطار الاستثمار الموجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعد الاستثمار في المشاريع الخضراء من أهم المجالات التي يوجه إليها التمويل الأخضر بشكل يخدم الأبعاد البيئية والمجتمعية، ويحقق التوازن بين أصحاب المصلحة.

بشكل عام، تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم يحتاج للاستثمار في مجالات عديدة ومتنوعة يستهدفها التمويل الإسلامي الأخضر يمكن أن نحصرها فيما يلي[1]:

1)- في مجال الزراعة: الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية والحد من النزوح الريفي، حيث أن الاقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر و ذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية و الأنظمة الإيكولوجية وذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي و نستطيع أن نوصلها إلى الفقراء.

2)- في مجال الموارد المالية: الاهتمام بالمياه و عدم تلويثها و الاجتهاد في ترشيدها،حيث أن تحسين كفاءة المياه و استخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها كما أن تحسين طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار و أيضا على المياه السطحية.

3)- في مجال النقل: دعم قطاع النقل الجماعي لتوفير الطاقة وتقليص التلوث، حيث الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25 % فقط سوف يوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات و هذا المبلغ يمكن تحويله إلى تخضير الطاقة والانتقال إليها في مجال.

4)- في مجال الصناعة: التصدي لمشكلة النفايات الصلبة و محاولة إعادة تدويرها،حيث أن (إنتاج الحمض الفسفوري والأسمدة، وإنتاج المعادن المركزة، و الاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة و المدابغ الصناعية والتقليدية ، والصناعة الدوائية والصناعة التحويلية).أكثر من % 50 من هذه النفايات يتم إلقائها في المياه وإن الانبعاثات الخارجة منها تؤدي إلى تلوث المياه و لكن إذا تم التخلص منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدفن صحي أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامة.

[1]- لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد04، العدد08، 2018، تصدر عن مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر، ص 264-265.

5) – في مجال الطاقة: العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة، حيث أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سوف يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ففي المخطط الاستثماري الذي يستثمر فيه نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر نصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع الإنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، مثل الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية، الطاقة الحيوية، وغيرها من الموارد الصديقة للبيئة، والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها % 36 في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي.

6)– في مجال البناء: المساهمة في إنشاء الأبنية الخضراء، وذلك بالتوجه نحو استخدام مواد صديقة للبيئة في البناء والانشاءات، بما يكون له تأثير بعيد المدى على البيئة، يندرج ضمن التنمية المستدامة أو التنمية الخضراء.

7)– في مجال التعليم والبحث العلمي: تحسين التعليم وتشجيع الابتكار وترقية وتطوير الكفاءات والخبرات، وكذا العمل على تشجيع ومشاركة القطاع الخاص للقطاع العام.

- هذه المجالات تعد سبل وطرق للتمويل الأخضر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بشكل يحافظ على البيئة ويحد من آثار التلوث التي تتسبب بها الصناعات والمجالات الأخرى.

خامسا: مفهوم التنمية المستدامة:

نظرا لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة، تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه، كان من الضروري بيان مفهوم التنمية المستدامة.

لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

إن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي:نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي ، ونظام اجتماعي؛ ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الانتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات العمر. وأخيرا النظام الاقتصادي، فهو يعني

القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف الى التحسين المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، وتحسين إنتاجية الفقراء، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع[1] . وعليه يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

سادسا: مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي:

يمكن تعريف التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها:"طلب عمارة الأرض والتمسك بعقيدة الإسلام – عقيدة التوحيد والربوبية والاستخلاف -في طلب عمارة الأرض وفق شرع الله بالقيام بالنشاط الإنتاجي المفضي للكسب الحلال في مناخ اقتصادي واجتماعي يتوفر فيه الإيمان والتقوى وسيادة القيم الإسلامية وتجنب الحرام والاستغفار من ارتكابه مما يرسل السماء مدرارا ويزيد المال والبنين والزرع والماء ليحقق الكفاية والحياة الطيبة لأفراد المجتمع رجالا ونساء وشبابا وطلابا. تعتبر التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عملية متعددة الأبعاد تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد البيئي وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي .ويؤكد هذا المنظور على أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة ووصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للإنسان. ويلاحظ من هذا التعريف أنه يتضمن ثلاثة عناصر أساسية للتنمية المستدامة وهي:

- ✓ أنها عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة وبعدها البيئي.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.
- ✓ ضمان حق الأجيال الحاضرة واللاحقة في الموارد الطبيعية والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للموارد والإنسان[2].

إن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي تنمية شاملة متوازنة ترتكز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي بحيث أنها نابعة من الإنسان نفسه باعتباره مستخلفا في هذه الأرض. ولذا وجب عليه المحافظة عليها

[1]– حفاظ زحل، عمر الشريف، مرجع سابق، ص52.

[2]– عريب فيروز، سحنون محمود، دور آليات السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة– تجربة السودان أنموذجا–، المجلد :25، العدد:53، 2021، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص909.

وينمي بيئته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية والحضارية وبالتالي فإنها ترتكز على الأسس التالية: [1]

✓ الديمومة (الاستدامة في التنمية)حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم((:إنّ قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلةً فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها)) فله ذلك أجر.

✓ الإنسان هو محور التنمية وحامل الأمانة من خالقه لانه مستخلف في هذه الأرض.

✓ الطبيعة بما فيها من موارد سخرها الله للإنسان لتلبية حاجاته الحياتية والإنسان مطالب بعمارتها والمحافظة عليها بما في ذلك الهواء والمناخ والماء والبحر وصون توازنها البيئي من خلال عدم الإسراف في استهلاك تل الموارد بقدر تلبية حاجته وعدم إدخال تغيير جوهري في عناصرها.

✓ للإنسان حق الاستفادة واستغلال الموارد لمدة محدودة دون ملكيتها .قال الله تعالى:﴿ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَر وَمَتَاع إِلَى حِين ﴾(سورة البقرة:36).

✓ محدودية الانتفاع بالموارد تعطي حق الأجيال القادمة الاستفادة بتلك الموارد كذلك . وبهذا تكون كل أبعاد التنمية المستدامة قد جسدها وحث عليها ديننا قبل أربعة عشر قرنا مضت.

المحور الثاني: آليات وأدوات التمويل الإسلامي الأخضر:

يعتمد النظام المالي الإسلامي على جملة من الآليات والأدوات التي تساهم في تمكين تطبيق التمويل الإسلامي الأخضر وتعزيزه من جهة، والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، ويمكن تلخيص وحصر هذه الآليات والأدوات فيما يلي:

أولا: الصيرفة الإسلامية الخضراء:

تعرف المصارف الخضراء بأنها : المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة النظيفة، فهي مؤسسات تمويل عامة أو شبه عامة توفر دعما ماليا منخفض التكلفة، وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون من خلال الاستفادة من التمويل العام وعبر استخدام آليات مالية مختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة.

وعرفها اتحاد المصارف العربية بقوله:" البنوك الخضراء هي هيئات عامة أنشئت بالشراكة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة، وهي ظاهرة جديدة نسبياً، حققت نجاحات في المملكة المتحدة وأُستراليا واليابان وماليزيا وولايات أمريكية عدة.

[1] – السعيد دراجي التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي ورقة بحثية مقدمة على :الملتقى العلمي الدولي حول :سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي:20-21 نوفمبر2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،ص9-10.

وتسعى المصارف الخضراء إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها زيادة استخدام الطاقة النظيفة، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، وتوجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة.

وتعتبر المحافظة على البيئة، من صميم قيم ومبادئ البنوك الإسلامية، وتكريسا لمبدأ المسؤولية الاجتماعية التي تلتزم به، فالمصرف الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار، قبل منحه التمويل، الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والبيئية،والربح ليس العائد الوحيد والغاية الأساسية من التمويل، بل أيضا العائد الاجتماعي للمشروع ومدى تحقيقه للمصلحة العامة[1].

حيث تعتبر الصيرفة الإسلامية الخضراء أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وخاصة التنمية البيئية. وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحميل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع وهي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها.

- ومن هذا المنطلق، يمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دورا كبيرا في حماية البيئة والحفاظ على عناصرها وتنميتها، من خلال منح الأولوية لتمويل المشاريع النظيفة والصديقة للبيئة.

ويظهر البعد البيئي أيضا في التمويل المصرفي الإسلامي من خلال صيغتي المزارعة والمساقاة وأيضا صيغة السلم والتي غالبا ما تستخدم في تمويل النشاط الزراعي:

- **السلم**: وهو عقد يوجب الملك في الثمن عاجلا، وفي المثمن آجلا، فهو صيغة بديل ممتاز للتمويل من صيغ التمويل الإسلامية لأغراض قصيرة الأجل وخاصة في الحالات التي يطلب فيها العميل التمويل مقدما، يستخدمها النظام المصرفي اليوم، ففي السودان مثلا يستخدم على نطاق واسع في تمويل الزراعة، لأن المنتج يحتاج إلى نفقات وقد لا تكفي موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه، وتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الانتاج، على أن يسدد هذا الدين من منتجاته.
- **المزارعة**: وهي عقد بين شخصين أو أكثر على استثمار أرض بالزراعة، على أن يكون الناتج مشترك بينهما حسب الاتفاق، فهي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان باقتسام الزرع بينهما.
- **المساقاة**: وهو أن يدفع الرجل نخيله أو كرمه إلى رجل ليعمل فيها بما فيه صلاحها وصلاح ثمرها على أن يكون له جزء من الثمر، نصفه أو ثلثه أو ربح على ما يشترطان.

[1]- صونية عابد، البيئة وآليات حمايتها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 50، 2020، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر. ص 542.

– حيث يلعب البنك الإسلامي هنا دور الممول للمشروعات مياه الشرب، والري أو استصلاح الأراضي لزراعتها، وتحسين مردوديتها، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، في حين يلعب العميل صاحب الأرض أو البستان دور الشريك.

ثانيا :الصكوك الاسلامية الخضراء:

– الصكوك الإسلامية **حسب تعريف** هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي:" وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص"[1]

– أما **الصكوك الخضراء** فهي أداة مسؤولة اجتماعيا، ترتكز على الاستثمار في مجالات صديقة للبيئة. إلى جانب كونها تساعد في تخفيض تكاليف الطاقة بإنشاء مشروعات بديلة تحل محلها وتساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي كمشاريع الطاقة المتجددة مثل مزارع الطاقة الشمسية.

وتعرف الصكوك الخضراء الإسلامية بأنها هي: **الأوراق المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وتوجه للاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة**[2]، وتتضمن الصكوك الإسلامية الخضراء **نوعين** من المعايير : صديقة البيئة وعدم التعارض مع الشريعة الإسلامية.

وفيما يخص فكرة السندات الخضراء **فقد** ظهرت للمرة الأولى في فرنسا عام 2012 ، ومنذ ذلك الحين **جذبت** الكثير من الانتباه، إذ **سبق للبنك** الإسلامي للتنمية أن ساهم بمباليغ كبيرة في قطاعات الطاقة النظيفة، وصلت إلى مليار دولار، في بلدان **على** رأسها المغرب وباكستان ومصر وتونس وسوريا، أما الصكوك الإسلامية الخضراء فكان أول إصدار لها في ماليزيا في عام 2017 ، **ضمن حزمه** واسعة من الصكوك الإسلامية **بلغت** 1.5مليار دولار. وتحمل الصكوك اسمها من طبيعتها الفريدة، إذ أنها متوافقة مع الشريعة **من جهة**، وتصدر **لاجل** أهداف **مرتبطة** بحماية البيئة **من جهة ثانية**. وتعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء الأداة المالية الإسلامية المقابلة للسندات الخضراء التقليدية التي تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية.

كما تشهد الصكوك الإسلامية الخضراء انتشارا واسعا، وذلك بفضل زيادة الوعي بأهمية أدوات التمويل الإسلامي من جهة، وبأهمية البيئة من **جهة** أخرى، إذ أن أموالها غالبا ما **تخصص** لمشاريع **صديقه** للبيئة لتوفير بنية تحتية أو **طاقة نظيفة**.

---

[1]) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، البحرين، 2010، ص 238

2- فريد كورتل وخديجة عرقوب، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، على الموقع: http://platform.almanhal.com/Reader/Article/99075 ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/21، على الساعة:20:30.

مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء : يمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في المشروعات الانتاجية المستدامة التي لا يتوفر لإقامتها السيولة النقدية لدى صاحب المشروع الاستثماري، سواء كان دولة أو مصرفا أو شركة ،ويمكن إجمالها في: [1]

أ- الاستثمار في البناء المستدام والعمارة الخضراء: السندات الخضراء قادرة على حشد الأموال لتلبية احتياجات مختلف المستثمرين في مجال تعمير المباني الخضراء أو المباني والمدن صديقة للبيئة التي تعتبر أحد الاتجاهات الحديثة في الفكر المعماري والذي يهتم بالعلاقة بين المباني والبيئة.

فالعمارة الخضراء عملية تصميم المباني بأسلوب يحترم البيئة ويقلل من استهلاك الطاقة والموارد، وتقليل تأثيرات الإنشاء والاستعمال على البيئة، مع تعظيم الانسجام مع البيئة.

ب-إدارة المياه :يعمل الاقتصاد على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحلية مياه البحار، إضافة إلى توليد طاقة من المياه، وأيضا إعادة استخدام المياه المستعملة رغبة في الحفاظ على المخزون المائي.

ج-**إدارة الأراضي الزراعية المستدامة** :لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر في القطاع الزراعي، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئة المعاصرة.

د-**الاستثمار في النقل المستدام** :يقوم النقل المستدام على توفير نظام نقل فعال يساهم النمو الاقتصادي ورفاهية الحياة والاستدامة البيئة، بحيث يحد من الانبعاثات والنفايات ويقلل من استخدام الموارد الموارد غير المتجددة ، ويتميز بتكلفة معقولة .ومن أمثلته :النقل الجماعي، كالحافلات وميترو الأنفاق والترامواي والمركبات الخضراء والسيارات الايكولوجية والهجينة ، مما يساهم في تعزيز الصحة العامة وتسهيل الوصول وحماية البيئة وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية.

ه-**الاستثمار في إقامة محطات للطاقات المتجددة** :إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالاضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي الذي يقوم على الوقود الأحفوري يعد من أكبر أسباب تغير المناخ ومسؤول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحراري، ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة والتي تتمثل في[2]:

-**الطاقة المتجددة التقليدية** (**طاقة الكتلة الحيوية**): وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية وتشمل المخلفات العضوية النباتية و الحيوانية التي يمكن معالجتها عن طريق التخمير البكتيري أو الاحتراق الحراري.

---

[1]- أنظر: لطيفة قعيد ، يونس مراد،المباني الخضراء- العمارة الخضراء -دراسة حالة مبادرة دبي للاستدامة العقارية،العدد:03،سبتمبر2017، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت،الجزائر،ص143.

[2]- محمود سحنون، حنان العمراوي، صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، تركيا،2015، ص234.

ح-الطاقة المتجددة الجديدة :وهي تتمثل أساسا في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح ، الطاقة المائية، وطاقة حرارة الأرض الجوفية.

وفي هذا الإطار تستطيع الدولة كمضارب ومشارك أن تنشئ محطات لتوليد الطاقة وذلك عن طريق صكوك المضاربة، حيث تقدم الدولة الأرض، وبعد عمل دراسة جدوى تقدر فيها قيمة تكاليف المشروع كاملا مع قيمة الأرض، تعلن الدولة عن إنشاء المشروع ، ثم تصدر صكوكا إسلامية متساوية القيمة بقدر تكاليف المشروع ، وبعد إتمامه ، تقوم الدولة بشراء الطاقة من إدارة المشروع بسعر مناسب تراعي فيه قيمة الصكوك، ومن ثم تقوم الدولة ببيعه للجمهور بسعر أقل من هذا الثمن.

و-الاستثمار في مشاريع التكنولوجية الخضراء :برز مفهوم التكنولوجيا الخضراء كتطبيق تقني لحماية البيئة، ومدى مساهمة الحلول التقنية في الحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري وتقديم حلول ومنتجات تقنية تراعي البعد البيئي من خلال خفض التكاليف وتقليل موارد الطاقة وطريقة الاستخدام الأمثل لها، كخطوة لتفعيل مفهوم التكنولوجيا الخضراء.

ويتم الاستثمار هذا النوع من التكنولوجيا عن طريق الاكتتاب صكوك خضراء موجهة لمجال التكنولوجيا الخضراء، سواء من أجل تصنيعها، أو تحسينيها وتطويرها بحيث تصبح صديقة للبيئة أكثر فاكثر وتعمل على إيجاد مناصب شغل جديدة وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ي-الاستثمار في مشاريع ذات النفع العام: يمكن للحكومات إصدار صكوك إسلامية خضراء(صكوك الإجارة الخضراء مثلا)لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم (بصفتها المستأجر) بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها بمقابل معلوم. كما يمكن للحكومات إقامة مشاريع تعود بالربح عليها أو على الأقل لا تحمل خزينة الدولة أعباء مثل: إقامة مشاريع سكنية على أراضي الدولة يراعي فيها عنصر الاستدامة والعمارة الخضراء، إذ تعد القطاعات العمرانية أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية، وهو ما أدى إلى بروز مفاهيم وأساليب جديدة في العمارة تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء والتي تعتمد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.

ثالثا: الوقف الإسلامي والبيئة:

1)- تعريف الوقف :عرّفه منذر قحف بأنه: "تحويل للأموال من الاستهلاك واستثمارها أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والايرادات التي تستهلك المستقبل جماعيا أو فرديا"[1].

[1] – منذر القحف، الوقف الإسلامي، تطوره-إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2000، ص62.

وقد يكون الوقف في شكل أصول ثابتة كالأراضي والمباني..، أوفي شكل أموال منقولة كالدواب والآلات الزراعية والكتب...، كما يمكن أن يكون في شكل نقود، توقف لأحد الغرضين، إما لإقراضها لمن يحتاج إليها حيث تعاد بعد انقضاء الحاجة لتقرض من جديد إلى محتاج آخر، أو لغرض استثمارها .

ويقصد بالوقف الأخضر(البيئي) بانه:" الوقف الذي يتم توجيه ريعه ومداخيله و الاستثمارات الصديقة للبيئة، والتي تزيد من كفاءة استهلاك الموارد و الطاقة، وتحقيق رفاهية المجتمع وتقضي على الفقر وتساهم في تحقيق عدالة التوزيع"[1].

"و يكون الوقف البيئي إما بوقف عناصر البيئة الطبيعية نفسها، كوقف الموارد المائية والأراضي الزراعية ونحو ذلك، وإما وقف مرافق للإنفاق والمحافظة على هذه العناصر البيئية..."[2]

إن المتتبع لتاريخ الوقف يجد العديد من المساهمات الوقفية في مجال حماية البيئة ومكوناتها، حيث أن خيرات الوقف لم تتوقف على الرعاية الاجتماعية للناس بل امتدت الى رعاية البيئة والحيوان، فوجدت الأوقاف لصيانة الزروع والأنهار وأوقاف لطيور الحرم المكي الشريف، كما أنشئت أوقاف لإطعام الطيور والعصافير في مدن عديدة وأوقاف للقطط والحيوانات الأهلية الهرمة.

2)- **الأوقاف الإسلامية وتحقيق التنمية البيئية** :يراد بالتّنمية البيئية: "الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعيةَ ويطورها، بدلا من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها[3]

.ويمكن للوقف كمنتج تمويلي مستدام، أن يخفف ويقلص من المشاكل البيئية بأن يكون وقفا بيئيا، إما مباشرة من خلال وقف العناصر البيئية نفسها وهو ما يكفل رعايتها والمحافظة عليها وعدم تعطيلها، أو بشكل غير مباشر من خلال توجيه عوائد استثمارات الأوقاف الأخرى في مجالات صديقة للبيئة تمنع من حدوث التلوث أو الاستنزاف.

كما يمكن للوقف أن يكون له دورا مهما في دعم نشر الوعي البيئي وبيان واجب كل فرد في المحافظة على البيئة، أو دعم المؤسسات الوقفية التي تنشأ ويكون هدفها المحافظة على البيئة.

ومن النماذج الحديثة لهذه المؤسسات، **الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة** للأمانة العامة للأوقاف في الكويت والذي تم دمجه سنة 2001 في صندوق الوقف للتنمية الصحية، ويهدف للحفاظ على البيئة من خلال

---

[1]- ثامر النويران،سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الاسلامي– الوقف الأخضر نموذجا–، المجلد:08، العدد:،مارس2017،دراسات العدد الاقتصادي، جامعةالأغواط، الجزائر، ص17.

[2]) الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية، الطبعة 1، دار الخليج للنشر واتوزيع، عمان، الأردن، ص 334 ـ 335

[3]) الجلالي دلال، الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية، مذّكرة ماجستير في العقود والمسؤولية، كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2004، ص89.

تمويل مشاريع المحافظة على البيئة، ونشر الوعي البيئي، والمساهمة في تنفيذ المشاريع المرتبطة بمكافحة التلوث، وأيضا المشاركة في تدريب الكوادر البشرية في مجال البيئة[1].

ومن بين المجالات التي يمكن للوقف تمويلها لدعم وحماية البيئة **ما يلي**[2]:

- ✓توفير التمويل اللازم **لإ**قامة مشاريع الطاقة الشمسية.
- ✓توفير التمويل اللازم لاستصلاح الأراضي والتنقيب على المعادن، وغير ذلك.
- ✓حفر الآبار وتقديم المساعدة **للفلا**حين وسقاية النبات والحيوان.
- ✓ توفير الرعاية الصحية للحماية والوقاية من الأمراض المختلفة الناتجة عن آثار التلوث البيئي.
- ✓ وقف الأراضي الزراعية الشاسعة واستغلالها في الإنتاج الزراعي.
- ✓ إيجاد فرص **عم**ل بصورة دائمة للأيدي العاطلة والتخفيف **من** حدة البطالة.
- ✓ توفير التمويل اللازم لمستلزمات البحث والابتكار في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة.

رابعا: مؤسسات الزكاة والبيئة:

تعرف الزكاة بأنها: "فريضة مالية تقتطعها الدولة أو **من** ينوب **عنها من** الأشخاص العامة أو الأفراد قسرا، وبصفة نهائية، ودون أن **يقابلها نفع معين .تفرضها** الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول،وتستخدمها في تغطية الصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم ، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية[3].

أ)- دور الزكاة في تحريك عناصر الإنتاج المعطلة رأس المال والعمل : بالتأمل في فريضة الزكاة **نجد** أنها أداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، وذلك بمقدار ما تحرره من رؤوس الأموال العاطلة في المجتمع. **حيث** أن الزكاة **تعمل** على اقتطاع جزء من الأرصدة النقدية المجمدة مع مرور الزمن **بنسبة لا تقل** عن 25% وهذا ما يمثل تكلفة الاكتناز والاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، **مما يدفع** ويحث الثروات المعطلة نحو قنوات الاستثمار والتنمية حماية لها من التآكل[4].

ب)- دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر(مواجهة **تعطيل** الموارد البشرية)**:كذلك** تمتد الزكاة لتشمل تمويل السلع والأدوات الانتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، فوظيفتها الصحيحة تمكين المحتاج

---

[1]) صونية عابد، منيرة عابد، الصيغ المبتكرة للوقف الإسلامي ودورها في تمويل التنمية المستدامة ، نماذج من الوطن العربي، ورقة مقدمة في : الملتقى الدولي: الوقف الإسلامي أداة تمويل وتنمية ، تنظيم جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 15 ـ 16 أفريل ، 2019

[2]) سعدات جبر، الوقف الإسلامي من القرآن والسنة وأثره على تنمية المجتمعات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالأوقاف الإسلامية، **بفلسطين**، 2011، ص 16

3- غازي عناية، الضريبة والزكاة، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991 ص42.

[4]) شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984 ص136

القادر عن العمل من إغناء نفسه بنفسه، وذلك من خلال تحويله إلى طاقة منتجة بشكل، يغنيه عن طلب العون من الغير ولو كان ذلك الغير الدولة نفسها ،وهذا ما تقصده الشريعة من أن تكون الزكاة علاجاً جذرياً للفقر[1]

ج)- **دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي**:إن للزكاة تأثيرها الايجابي على زيادة الانتاج واتساع السوق، حيث أن حصول الفئات المستحقة على نصيبها من الزكاة يتيح قوة شرائية لديهم تمكنهم من زيادة الميل الحدي للاستهلاك، حيث أنه من الطبيعي أن تتسرب معظم هذه القوة الشرائية إلى السوق على شكل طلب فعال على السلع والخدمات مما يدفع المنتجين طمعاً في الربح لزيادة استثماراتهم وإنتاجهم، الوقت الذي لا ينخفض فيه الميل الاستهلاكي لدى الأغنياء بمجرد تطبيق فريضة الزكاة.

ج)- **أثر الزكاة على المشروع الاستثماري**:إن أثر تيار الزكاة الاستثماري الاقتصادي يتسع إذا ما انتقلنا إلى مصارف الزكاة الغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، حيث إن الزكاة تضمن للغارم حصوله على نصيبه من سهم الغارمين طالما كان دينه غير إسراف أو معصية.

وعند الحديث عن الاستثمارات البيئية يعني ذلك في حقيقة الأمر الحديث عن الاستخدام الأمثل للموارد والحد من الاجهاد البيئي، فهي تعني كل الاستثمارات التي تلبي اجراءات حماية البيئة، ومن أمثلة ذلك على أرض الواقع، نذكر مثلا:

***مشروع البقرة الحلوب بالكويت** :يتلخص هذا المشروع في إعطاء العائلات الفقيرة في المناطق الريفية بقرة حلوبا تؤمن لها دخلا شهريا ثابتا عبر بيع الحليب ومشتقاته، وقد تم هذا المشروع بدعم من بيت الزكاة الكويتي.

* **مشروع إنشاء حظائر تجمع الأنعام**: التي تعمل على توفر منتجات الأبقار أو الأغنام أو الدواجن لأطراف معنيين لتخفيف أعباء المعيشة وتحقيق الأرباح من خلال بيع فائض الانتاج والحفاظ على التنوع البيولوجي، ويتم تمويل هذه المشاريع بواسطة صندوق الزكاة حيث يتم شراء هذه الحيوانات من السوق، أو من خلال تجميع المزكي منها ما يمكن بيع هذه المنتجات للعاملين بصندوق الزكاة بأسعار تقل عن السوق، وإلى المواطنين عن طريق السوق[2].

خامسا: صناديق الصدقة البيئية:

قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِرُهم وَتُزَكِيهُمْ بِهَا وَصَلِ علَيهِم أن صَلَوَاتكَ سَكَنٌ لَهم والله سَميعٌ عَليم﴾. (التوبة:103).

فإلى جانب الزكاة المفروضة حث الاسلام على الصدقة التطوعية وهي اموال يخرجها الغني او الميسر تطوعا،

[1]) سامي ندي رفاعي، العائد الاقتصادي والاجتماعي لفريضة الزكاة، العدد: 150، 1401ه، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ص150.

[2]) ليلى جودي، دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أطروحة ذكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018، ص185

للفقير والمحتاج مباشرة أو غير مباشرة كإعطاء هذه الصدقات للهيئات والمؤسسات التي تقوم بانجاز المشاريع الخيرية المختلفة وعلى رأسها المشاريع الخيرية التي تخدم الجانب البيئي المستدام.
ويمكن للصدقة أن تلعب دورا فعالا في مجال حماية البيئة والتنمية كما يلي:

-الصدقة وسيلة تمويلية للقضاء على الفقر وتوفير العيش الكريم للمسلمين أو رعاياها الغير مسلمين مما يقضي على ظاهرة التشرد والفقر الذي يرهق البيئة ومواردها.

-اعتماد صناديق الصدقات الجارية للحفاظ على البيئة والعناية بها من خلال سقي النباتات والأشجار والعناية بالحيوانات واقتناء المنتجات التي تخدم المجال البيئي بصفة عامة.

سادسا: معالجة النفايات وتدويرها:

تعني كلمة التدوير في تطبيقات إدارة النفايات الخطرة، الاستخدام الفعال أو إعادة الاستخدام لمادة النفايات تبديل لمنتج تجاري. ويمكن للتدوير تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والبيئية أهمها:

- حماية البيئة من التلوث بتلك النفايات.
- ترشيد استهلاك واستخدام بعض المواد والمعادن كالبلاستيك والورق والزجاج من مصدرها الأول.
- تقليل تكلفة إنتاج العديد من المنتجات لاستخدامها مواد أولية مدورة أقل تكلفة.
- انَفاض في أسعار المنتجات المصنعة من مواد أولية مدورة.
- توفير فرص عمل جديدة لليد العاملة العاطلة والتخفيف من حدة البطالة.

وقد حفل التراث الإسلامي بما يشير إلى أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية، ومن أوجه ذلك الاعتناء بالمخلفات وتعظيم الانتفاع بها ما أمكن، فمن ذلك" أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على شاة ميتة ملقاة فقال :هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به، فقالوا :إنها ميتة ، فقال :إنما حرم أتلها" ، فهنا يستنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رمي الشاة الميتة بجلدها ويأمر بالانتفاع به، وهي دعوة صريحة منه لتدوير النفايات وتعظيم الانتفاع بها[1].

الخاتمة:

تظهر أهمية آليات التمويل الإسلامي الأخضر وأدواته في دعم وتعزيز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي من خلال البعد الاجتماعي وذلك عن طريق قيام بجمع وإصدار صكوك مالية اسلامية تراعي وتعالج مختلف المشاكل الاجتماعية في التمويل وإدارة التمويلات. وكذا البعد البيئي وذلك بما يقوم به التمويل الإسلامي الأخضر لحماية البيئة من التلوث مع ادراج المشاكل البيئية والتغيرات المناخية في أولويات اهتمامته. ودور البعد الاقتصادي بتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية وخاصة مشاريع المحافظة على البيئة واستدامتها، ويمكن للتمويل

1- صونية عابد، البيئة وآليات حمايتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص541.

الاسلامي الاخضر ان يحقق معدلات مستقرة للتنمية المستدامة من خلال الدعم والحفاظ على الاستقرار المالي في المجتمعات الاسلامية.

⬅ ونقدم بعض النقاط التالية، والتي تعتبر كتوصيات لهذا الورقة البحثية التي يمكن الاستفادة منها في تفعيل دور التمويل الإسلامي الأخضر في تنشيط الاقتصاد والمساهمة في خدمة التنمية المستدامة بشكل عام والمجال البيئي بشكل خاص:

1/- إنشاء البنوك الخضراء في مختلف الدول العربية الإسلامية وتفعيل آليات التمويل الاسلامي بها لمواكبة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا والتي تعتبر محركات للاقتصاد الأخضر.

2/- ضرورة الجمع بين التمويل الأخضر المقدم من القطاعين العام والخاص، وتشجيع إدراج القطاع الخاص في السوق المالية بابتكار منتجات مالية إسلامية مناسبة مع احتياجاته وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار.

3/- نشر الوعي حول أهمية الصكوك الاسلامية الخضراء وما يمكن أن تقدمه من تجميع لرؤوس الأموال متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية توجه نحو مشاريع البيئة المستدامة والبنية التحتية، مع تقديم التحفيزات وتشجيع الاستثمار فيها.

4/- تطوير الآليات الاقتصادية والمالية الإسلامية الملائمة وعلى رأسها صناديق ومؤسسات الزكاة والوقف لدعم تنفيذ البرامج ذات الأولوية مثل النجاعة الطاقية وإنشاء فروع تدوير النفايات.

5/- الاستفادة من نتائج البحوث المتعلقة بتطوير التمويل الإسلامي الأخضر وتكييفها باتصال مع أهداف تطوير الفروع الاقتصادية، وتعزيز التآزر بين البحوث الجامعية والصناعة المالية الإسلامية الخضراء.

6/- ولتأمين النجاح في التمويل الإسلامي الأخضر واعتماده كحل ناجع للخروج من الأزمات، يجب تعزيز الاقتصاد الأخضر والاهتمام بالتكنولوجيا الخضراء من خلال زيادة الكفاءة والإبداع والاعتماد على آليات تمويل إسلامية مبتكرة تهدف لدعم المشاريع والبرامج البيئية كالطاقة المتجددة والنظيفة.

قائمة المراجع:

1. الحاج طارق، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2010.
2. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001.
3. حفاظ زحل ، عمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر(الصكوك الإسلامية الخضرا) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد03، العدد02،ديسمبر2018،تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
4. أحمد جابر بدران، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، مجلة دورية محكمة، على الموقع الإلكتروني: http://almuslimalmuaser.org.، تاريخ التحميل: 26-11-2022، على الساعة:23:26.

5. أيمن صالح، التمويل الأخضر، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صنوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022.
6. لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة المالية والأسواق، المجلد04، العدد08، 2018، تصدر عن مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر.
7. عريب فيروز، سحنون محمود، دور آليات السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة- تجربة السودان أنموذجا-، المجلد :25، العدد:53، 2021، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر.
8. السعيد دراجي التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي ورقة بحثية مقدمة على :الملتقى العلمي الدولي حول : سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي:20-21 نوفمبر2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
9. صونية عابد، البيئة وآليات حمايتها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 50، 2020، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.
10. صونية عابد، منيرة عابد، الصيغ المبتكرة للوقف الإسلامي ودورها في تمويل التنمية المستدامة ، نماذج من الوطن العربي، ورقة مقدمة في : الملتقى الدولي: الوقف الإسلامي أداة تمويل وتنمية ، تنظيم جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 15ـ 16 أفريل ، 2019
11. فريد كورتل وخديجة عرقوب، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، على الموقع: http://platform.almanhal.com/Reader/Article/99075 ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/21 الساعة:20:30.
11- لطيفة قعيد ، يونس مراد،المباني الخضراء- العمارة الخضراء -دراسة حالة مبادرة دبي للاستدامة العقارية، العدد:03، سبتمبر 2017، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت ،الجزائر.
12. محمود سحنون، حنان العمراوي، صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، تركيا،2015.
13. منذر القحف، الوقف الإسلامي، تطوره-إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2000.
14. ثامر النويران،سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الاسلامي- الوقف الأخضر نموذجا-، المجلد:08، العدد:15، مارس2017، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر.
15. الجلالي دلال، الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية، مذكرة ماجستير في العقود والمسؤولية، كلية الحقوق،جامعةالجزائر،2004.
16. غازي عناية، الضريبة والزكاة، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991.
17. شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984.
18. سامي ندي رفاعي، العائد الاقتصادي والاجتماعي لفريضة الزكاة، العدد: 150، 1401ه، مجلة الاقتصاد الإسلامي.

19. ليلى جودي، دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أطروحة ذكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018.
20.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، البحرين، 2010
21.الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية، الطبعة 1، دار الخليج للنشر واتوزيع، عمان، الأردن،
22.سعدات جبر، الوقف الإسلامي من القرآن والسنة وأثره على تنمية المجتمعات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالأوقاف الإسلامية، بفلسطين، 2011،